



مركز الدراسات والبحوث اللسانية - عمّان

موقف الإسلاميين من الربيع العربي

الطالب الباحث:

عبد الوهاب راجي

7 يناير 2019

من حيث المبدأ لا يمكن عزل موقف الأحزاب السياسية، ذات المرجعية الإسلامية في وطننا العربي من الربيع العربي، عن طبيعة تصورهم للعمل السياسي في مجمله، وكذا عن تاريخ مسارهم السياسي ومناخ البلد السياسي الذي ينتفسون داخله، إضافة إلى تموقعهم داخل الفضاء السياسي للبلاد، دون أن ننسى التأثيرات الإقليمية، فالجميع ينطلق من المحددات التي تحكمه. ذلك أن هذه التنظيمات تختلف من حيث زمن النشأة والمرجعية المؤطرة لسلوكها السياسي، وأيضاً من حيث شكل نظام الحكم الذي تتحرك داخله، رئاسي أم ملكي، اشتراكي أم رأسمالي، محافظ أم حداثي، استبدادي أم ديمقراطي... بل إننا نجزم أن هذه الأحزاب السياسية عاشت حالات المد والجزر مع دولها بدرجات متفاوتة.

لذا فإن مواقف هؤلاء الإسلاميين من الربيع العربي تملئها عليهم حساباتهم الخاصة المؤسسة على قاعدة المعطيات التي تجمعت لديهم. إن حزبا عاش كل أشكال حرب الإبادة لسنوات طويلة دون أن يكون هناك تصالح بينه وبين الجهاز الحاكم في بلده لا يتصور أنه سيتردد في الانخراط في موجة الربيع العربي، بل سيكون من المحرضين ضد أنظمتهم لعلهم يتخلصون من كابوسها، وإنما تتسع مساحات الاختيار لأولئك الذين يعيشون أوضاعاً بين الحسنة والسيئة بين الاختناق والانفراج... وهكذا سنحاول مقارنة بعض مواقف أحزاب التيارات الإسلامية من الربيع العربي:

المطلب الأول: موقف النهضة من الحراك العربي في تونس

بغض النظر عن مدى علاقة حزب النهضة التونسي بتنظيم الإخوان المسلمين في مصر من عدمه، فإن موقفه محكوم أولاً بموقف النظام التونسي من حركة النهضة قرابة ثلاثة عقود من الزمن، فقد تميزت مسيرة النظام بقبضته الحديدية وإقصائه للرأي الآخر، والتوسع في اعتقاله لأعضاء الحركة مقابل هروب فريق منهم إلى خارج الوطن بما فيهم رئيس تنظيمهم راشد الغنوشي، فضلاً عن افتقارهم للإطار القانوني لتصريف أعمالهم وأنشطتهم... كل هذه الأسباب جعلت حركة النهضة من أوائل المساهمين في تشجيع هذا الحراك، بل من الداعمين له والمنخرطين فيه.

إلا أنه علينا ونحن نقارب موقف حركة النهضة مما بدأ يتفاعل في تونس - أن نستحضر من جهة، أن تونس كانت منطلق الاحتجاجات العربية، أي لم يكن بعد قد سقط أي نظام عربي، بل لم يكن ذلك متوقفاً، حيث لم تظهر بعد موجات التظاهر والاحتجاجات، ولا مؤشرات على بداية التحول في أقطارنا العربية، إضافة إلى أن الثورة بدأت في شكل انتفاضة بخلفية اجتماعية من مدينة سيدي بوزيد.. لكل هذا فإن الموقف الطبيعي للحركة هو اعتبار ذلك دليلاً على فشل النظام عن تحقيق الحد الأدنى من المطالب الضرورية للفئات الفقيرة، وأيضاً دليلاً على عجز المعارضة عن تأطير الغضب الشعبي الذي تفلت.

لذا ما أن بدأت دائرة الاحتجاجات تتسع حتى وجدت الحركة نفسها ملزمة، ليس فقط بالتوصيف والتحديد، بل اتخذت قرار (الانخراط مع القوى السياسية لدعم الانتفاضة التونسية من أجل فرض الإصلاح السياسي)¹. يقول الطاهر عطاق: (لقد كان موقف الإسلاميين في تونس «حركة النهضة» واضحاً وصريحاً في الدعوة إلى الانخراط مع غيرها من القوى السياسية لدعم الانتفاضة التونسية)². وهكذا أصدر الحزب بياناً مشتركاً مع عدد من الأحزاب السياسية (حزب تونس الخضراء / المؤتمر من أجل الجمهورية / حزب العمال الشيوعي التونسي...)، والمنظمات النقابية وهيئات المجتمع المدني (اللجنة الوطنية لمساندة أهالي سيدي بوزيد / منظمة حرية وانصاف / الجمعية

1 - التليدي بلال، الإسلاميون و الربيع العربي، م. س، ص 27

2 - عطاق الطاهر، الربيع العربي والعجز الديمقراطي، م. س، ص 108

التونسية لمقاومة التعذيب...³

والخلاصة، أنه لم يكن لحزب حركة النهضة الكثير ما سيخسره لذا انخرط في هذه الاحتجاجات، حتى ولو لم يسقط نظام زين العابدين، لأن هذا الأخير مسؤول مباشر عن تمزيق وحدة صف الحزب، وسجن وتشريد وتهجير العديد من أعضائه ومناضليه وكذا حضر أنشطته وتحركاته في المجتمع. لذا غامر في الانخراط في رباح الربيع العربي لتسجيل أو كسب نقط محتملة فيما قد تأتي به الأحداث.

المطلب الثاني: موقف جماعة الإخوان المسلمين من الحراك العربي في مصر

أکید أن موقف الإخوان المسلمين في مصر من الحراك العربي سيكون مخالفا لموقف حركة النهضة التونسية نتيجة الاختلاف في الرؤيا والموقع ومناخ البلد، فموقف الإخوان سيكون أقل حدة، ومتأخرا في الانخراط في رباح الربيع العربي، وذلك على الأقل لاعتبارين أساسيين:

- أولا: هم يؤكدون أن تنظيمهم مجرد حركة إصلحية شاملة تعتمد التربية والدعوة والإصلاح سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع، ولا يؤمنون بالثورات أو الانقلابات وإنما التدرج والمرونة للوصول إلى الهدف. ومن ثم فإن (مشاركتهم السياسية تأتي من منطلق الإصلاح في الأمة وتطبيق تعاليم الإسلام وأحكامه)⁴. إن تاريخهم السياسي يشهد لهم أنهم كانوا مبادرين للمشاركة في الاستحقاقات التي كانت تنظم في البلد سواء من خلال هيئاتهم السياسية أو من خلال التحالف أو كمستقلين، فقد شاركوا في الاستحقاقات الانتخابية لكل هذه السنوات 19، 1944، 1942، 1987، 1984، 79، 2005، 2000، 1995 حيث انتزعوا في هذه السنة 89 مقعدا بمجلس الشعب، ليصبحوا أكبر كتلة معارضة في البلاد تمثل 20% من مقاعد المجلس.

- ثانيا: كان تاريخ الإخوان المسلمين في مصر مليئا بالمضايقات والقرارات المستفزة التي ذهب ضحيتها عشرات من المحكوم عليهم بالإعدام أو بالمؤبد أو بالأعمال الشاقة... فقد اعتبروا كل ذلك بمثابة محن وفتن لاختبار مستوى إيمانهم وجلدهم، فقد تحملوا كل ذلك وصبروا وتطبعوا على التحمل. ولو حكمهم منطلق الانتقام، أو ردات الفعل العنيفة وغير المحسوبة لسعوا إلى القيام ببعض الانقلابات أو التمردات أو الثورات بداية من الانقلاب على حكم الملك فاروق الموالي للاستعمار الإنجليزي، ومرورا ببحثهم عن موضع قدم راسخ لهم في ثورة الضباط الأحرار (27/07/1952)، ثم انتهاءا بالتحول إلى حرب عصابات داخل نظامي حكم أنور السادات وحسني مبارك، وأيضا حكم السيسي الذي اغتال الشرعية الديمقراطية وفض الاعتصامات بعنف، واعتقل المتظاهرين سلميا وأصدر القضاء المتواطئ والتماهي مع سياسة التوجه الجديد، أحكاما قضائية تتراوح بين الإعدام والمؤبد والسنين الطوال، وحل جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة واعتبرهما تنظيمين إرهابيين... رغم كل هذا مازال حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين يتمسكان بالسلام كأسلوب وحيد للتعاطي مع ما وقع ويقع.

بعد نجاح الثورة التونسية، تحين الإخوان هذه الفرصة ليصدروا بيانا لهم ضمنوه عشرة مطالب لتجنب وقوع الثورة في مصر على غرار ما وقع في تونس، ونشروه في موقعهم الإلكتروني بتاريخ 09/01/2011م، فقد صدروا البيان بنقطتين مركزيتين، الأولى يحملون فيها النظام القائم مسؤولية الأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة التي يعيش فيها الشعب المصري،

3 _ عفاف الطاهر، الربيع العربي والعجز الديمقراطي، م. س. ص 28

4 _ أنظر الرابط الإلكتروني : <https://www.facebook.com/MadhaTrfnAlakhwan/posts/100508946788742/> تاريخ التصفح 2015/5/18

والثانية خصوها لبسط عشرة مطالب يلزم تطبيقها بسرعة حتى لا تتكرر الثورة التونسية في مصر منها: إلغاء حالة الطوارئ، وحل مجلس الشعب المزور، وإجراء انتخابات حرة نزيهة، والإسراع لحل مشكلات المواطنين الحرجة والإفراج والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين⁵.

معنى هذا أن النظام لو استجاب لهذه المطالب، لكفى مصر شر الثورة، كما لم يستجب الإخوان المسلمون للدعوة إلى «ثورة الغضب»، التي دعت إليها حركة 6 أبريل، حيث أكد عصام العريان المتحدث الإعلامي للجماعة، أن الإخوان لن يشاركوا، بدعوى أنها دعوة موجهة إلكترونيا لكل المواطنين. لكنهم في الآن نفسه سمحوا لشبابهم بالانخراط في التظاهرات في المحافظات التي ينتمون إليها. وبعد الثورة أصدروا بياناً ثانياً بتاريخ 26/01/2011م نشره في موقعهم الإلكتروني⁶ نددوا فيه بالممارسات القمعية للنظام، وأكدوا على استمرارهم في موقعهم السياسي مع القوى السياسية في إطار النضال الدستوري والقانوني السلمي ومطالبة النظام بالاستجابة الفورية لمطالبهم.

الخلاصة أن الإخوان المسلمين في مصر أخذوا مسافة من الثورة في بلادهم، لأنه يتوجب عليهم أن تكون خطواتهم محسوبة، وأن يختاروا الوقت المناسب، ولأن تنظيمهم وازن لا على مستوى العدد ولا التنظيم. إن موقفهم من الثورات أو الخروج عن الحاكم بلغة الفقهاء وعلماء السياسة الشرعية، متأثر عموماً بثقافة أهل السنة والجماعة الذين لا يجيزون الخروج عن الحاكم إلا إذا كان كفره بواحا، فهم لم يجيزوا لأنفسهم إلا الجهاد في فلسطين ضد الصهاينة سنة 1948، كما رفضوا المبادرة في الثورة على الملك فاروق الذي كان لعبة في أيدي المستعمر الإنجليزي. غير أن مبادرات شبابهم وسرعة إيقاعات التظاهرات عجلت بشكل ما انخراطهم المتأخر في الحراك المصري، يقول علاء الدين الخطيب: (ولولا الانخراط العفوي لشباب الإخوان المسلمين مع أشقائهم شباب وشابات مصر، لربما تأخرت حركة الانضمام للثورة، بما كان سينقذها من هذا السقوط)⁷.

المطلب الثالث: موقف جبهة العمل الإسلامي من الحراك العربي في الأردن

نشير بدءاً أن حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني -الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بالأردن- قد تأسس فعلياً بهذا الاسم فقط سنة 1992، مع العلم أن الإخوان شاركوا في الاستحقاقات النيابية من بداية العقد السادس من القرن العشرين، فلو انطلقنا من بداية تأسيس عمل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والظروف التي أحاطت بها، واستحضرننا مجموعة من الخدمات التي قدمتها للدولة، وأيضاً حاجة النظام لدعم ومساندة الجماعة، لتأكد لنا بأن الوضع الطبيعي هو أن يكون نظام الدولة وتنظيم الإخوان في خندق واحد لمواجهة ما قد يأتي به الربيع العربي، لكن السياسة وتقلب المواقف وتغير المصالح والمواقع تفعل فعلها في حياة الأفراد والهيئات والمجتمعات والدول.

إن حادثة استقلال المملكة الأردنية الهاشمية (1946م)، وصغر مساحتها (89287 كلم²) وقلة عدد سكانها (5074242 نسمة حسب إحصاء 2004م والآن ستة ملايين وزيادة)، وعدم توفرها على ثروات ومؤهلات مهمة، زيادة على تقاسمها الحدود مع العراق وسوريا وفلسطين والمملكة العربية السعودية ودولة إسرائيل ... كل هذه المعطيات جعلت من الأردن دولة لا حول لها ولا قوة، وتتهدهدها المشاكل والإكراهات، فهي تحتضن جزءاً من الأرض والشعب الفلسطيني، وتتوجس خيفة من دولة مستتبته على حدودها بالقوة، تتميز بالعنصرية، ولها أطماع في قضم أراضي جيرانها، كم أنها محمية ومدعومة من قبل قوى الاستكبار العالمي... فضلاً عن مجاورتها لدول هيمن عليها المد القومي والبعثي والاشتراكي

5 - أنظر الإسلاميون والربيع العربي، م. س. ص 32 - 33

6 - نفسه ص 35 - 36

7 - أنظر الرابط الإلكتروني: www.infosolam.com/muslim/xulha1 تاريخ الصفح 15/5/2015

ردحا من الزمن، بينما هي دولة ملكية دستورية ...

مقابل ذلك أنشئت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عام 1945م بمبادرة من السيد عبداللطيف أبو قرة كمراقب عام لجماعة الإخوان (1945م - 1953م)، ثم انتخب بعده محمد عبدالرحمان خليفة (1953م - 1994م)، ثم عبد المجيد دنيبات (1994م - 2006م)، ثم سالم الفلاحات (2006م - 2008م)، ثم همام سعيد (2008م). إن جماعة الإخوان جعلت من المشاركة السياسية خيارا استراتيجيا لها، حيث شاركت في الأغلبية الساحقة من الاستحقاقات التي جرت في البلاد سواء كممثلين لأنفسهم أو مستقلين أو متحالفين مع غيرهم، لقد احتضنتهم الدولة الأردنية وفسحت لهم مجال واسعا لممارسة أنشطتهم الخيرية والسياسية. بل لقد تولى الملك عبد الله الأول بنفسه رعاية افتتاح المقر الأول للجمعية سنة 1945، فقد أعجب باعتدال أطروحاتها وتركيزها على الدعوة والإصلاح التدريجي والسلمي.

شارك الإخوان في الاستحقاقات النيابية لسنوات 1951 و1956 حيث حصلوا على أربعة مقاعد، وحلفاؤهم مقعدين، وفي سنة 1957م اشتد ضغط المد القومي والناصري على النظام الأردني، فاضطر الملك الحسين بن طلال إلى إعلان سريان الأحكام العرفية وحظر أنشطة سائر أشكال التنظيمات السياسية باستثناء الإخوان المسلمين، الذين تضامنوا مع الملك ودافعوا عن دولته، حيث امتن لهم الملك هذا الجميل، وعرض عليهم الحكومة لكنهم اعتذروا، وبعد سنة 1967 انحصر المد القومي اليساري وتقوى تنظيم الإخوان. وفي ثمانينات القرن العشرين شاركوا في النقابات والاتحادات الطلابية وأسسوا مؤسسات اقتصادية واجتماعية، وحصلوا سنة 1989م على 23 مقعدا، ليترأسوا مجلس النواب في ثلاث دورات متتالية، وفي 1991م شاركوا بخمسة وزراء في حكومة بدران مضر، وفي سنة 1993م حصلوا على 17 مقعدا.

لكن بالمقابل وقعت أحداث ووقائع شوشت على سمو العلاقة بين الدولة والإخوان حتى كادت شعرة معاوية أن تتقطع، فالدولة تبحث باستمرار عن مصالحها في إطار موازين القوى الإقليمية والدولية التي تتغير، بينما يلاحظ تنظيم الإخوان أن تلك الاختيارات تتناقض وقناعاتهم. وهكذا طالب الإخوان بتطبيق الشريعة الإسلامية، ورفضوا وجود ضباط بريطانيين في الجيش الوطني ليطالبوا بترحيلهم، ونددوا بحلف بغداد 1955م ورفضوا مشروع ازنهور (1957م) الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي التزامه بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية للشرق الأوسط لإيقاف الزحف الشيوعي على المنطقة، ومقاومة أي مشروع سوفياتي فيها. كما صوت نواب الإخوان سنة 1963م بحجب الثقة عن الحكومة.

يبدو أن سنة 1993 كانت البداية الواضحة للهبوط الحاد لمنحنى توتر العلاقة بين الدولة وجماعة الإخوان بما في ذلك ذرعا السياسي، فقد فرضت الدولة نظام قانون الصوت الواحد، الذي كان المتضرر الأكبر منه حزب جبهة العمل الإسلامي، إضافة إلى التضييق والاعتقال في صفوف الإخوان تمهيدا لتوقيع المملكة الأردنية لاتفاقية سلام مع دولة إسرائيل والمعروفة بمعاهدة وادي عربة بتاريخ 26 أكتوبر 1994م، على غرار معاهدة كامب ديفد مع مصر في 17 سبتمبر 1978 واتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في 13 سبتمبر 1993. فقد رفض الإخوان كل هذه المعاهدات واعتبروها مذلة ومخرجة، كما قاطعوا الانتخابات النيابية سنة 1997، بعد مضايقات السلطة لهم. وفي سنة 2003 شاركوا في الانتخابات بعد تردد كبير، نظرا للظروف التي أحاطت بالانتخابات، ومع ذلك حصلوا على 17 مقعدا.

الخلاصة أن رياح الربيع العربي جاءت في جو بلغ فيه التوتر مداه بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين بما في ذلك حزب جبهة العمل الإسلامي، فقد اتهم النظام الجماعة بالتواطؤ مع

حماس، التي تسلمت شحنة من الأسلحة من الجماعة، واتهمها بوجود فساد مالي وإداري في سجلات الإخوان، كما اتهمها بالنيل من الوحدة الوطنية وإثارة النعرات المذهبية والعنصرية عقب زيارة أربع نواب بيت عزاء أبي مصعب الزرقاوي المنتمي إلى تنظيم القاعدة⁸.

لا يمكن أيضاً أن ينسى الإخوان موقف الحكومة الأردنية وملكها من الربيع العربي فقد كانت إلى جانب دول الخليج داعمة للثورات المضادة وانقلاب الرئيس عبد الفتاح السيسي. لذا كان طبيعياً أن يكون الإخوان في حراكهم من المطالبين بضرورة القيام بإصلاحات حقيقية، وليس فقط بإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وإجراء تعديلات دستورية تزيد من استقلالية السلطة التشريعية وتعديل قانون الانتخابات ليجمع بين الانتخابات على مستوى الدوائر، وأيضاً على مستوى القائمة الوطنية... كما قاطعوا الانتخابات النيابية التي جرت أوائل سنة 2013م بعد أن قاطعوا انتخابات سنة 2010م.

صار في حكم المؤكد أن عدداً من التيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية استطاعت في آخر المطاف وبعد ربح من الزمن التعبير عن نفسها، وتخطي عدد من الإكراهات والمناورات التي حالت دون ظهورها للعلن، ومن خلال المؤسسات الرسمية للدول، لكن التساؤل المطروح هو هل قدرة هذه الأخيرة على الإثبات العلني لذاتها، وفرضها لنفسها كأمر واقع، بفعل حركيتها وتنظيمها وممودها سيؤهلها لتدبير الشأن العام لدولها؟ أي هل ستستطيع خلق رؤى وتصورات ناضجة لوضع استراتيجيات لسياسات عمومية تمكنها من الاستجابة لتطلعات وحاجيات شعوبها؟ وبلغة أخرى هل ستتمكن من بلورة مشروع دولة يتأسس على قاعدة أن الإسلام هو المصدر الأساسي للتشريع في البلاد؟ أم أن تجاربها ستجهض وستنقل إلى الباب المسدود؟ علماً أن مسألة الفصل أو الوصل بين الديني والسياسي، قد أسالت مدادا غزيراً بين أطروحتين متناقضتين، الأولى تدعو إلى ضرورة الفصل بينهما، بينما الثانية تؤكد على إمكانية الوصل بينهما؟ وإذا افترضنا أنها استطاعت تجاوز هذه العقبة، فالتساؤل الذي سيصبح مطروحاً هو هل بإمكان هذا المشروع استيعاب وهضم ثقل التركة التي ورثوها عن الأنظمة السابقة؟ وكيف سيتفاعلون مع حلفائهم الذين يمتازون عنهم في البرامج والرؤى والأهداف، وما سيفرضه عليهم المسلسل الانتخابي؟ وحتى لو توفقوا في إنجاح هذا الزواج المختلط، فهل باستطاعتهم مواجهة الثورات المضادة المسنودة بالآلات الجهنمية للدول العميقة؟ وفي هذه الحالة هل ستبقى الدول المجاورة والفاعل الإقليمي والدولي متفرجاً على مسرح الأحداث الذي يؤسس لولادة وافد جديد في الساحة العالمية؟

8 _ مؤسس تنظيم التوحيد والجهاد وزعيم مجلس شوري المجاهدين بالعراق، اغتيل في العراق في 7 يونيو 2006، وأعلنت الحكومة الأردنية سحب جنسيته. انظر أبو مصعب الزرقاوي

ويكيبيديا الموسوعة الحرة : أبو_مصعب_الزرقاوي [/https://ar.wikipedia.org/](https://ar.wikipedia.org/)

المصادر والمراجع:

- التليدي بلال، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود والتحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن) مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى 2012.
- عطف الطاهر، الربيع العربي والعجز الديمقراطي، مطبعة البيضاوي، 2012.